نقطتين شارحة

■ مازن الزيدي

المؤتمر الوطني: العرش ثم النقش

مستشار رئيس الوزراء يتحدث عن اجماع زعماء الكتل على تبديل اسم "المؤتمر الوطني" الى "الاجتماع الوطني" لكنه يؤكد "ضرورة الخروج بحلول لانهاء الازمة". نائب يشدد على ضرورة ان يكون اتفاق اربيل "قاعدة التفاهمات" القادمة، الا ان كتلة اخرى تعتبر ورقة اربيل جزءا من الماضي. هذا هو المشهد باختصار.

ازمة الهاشمي، التي فجرت سلسلة ازمات غير مسبوقة، تدخل شهرها الثاني لكن ساستنا ما زلوا منشغلين باجتماعات تحضيرية، تؤجل يوما بعد آخر، لاختيار اسم "مناسب" لهذا اللقاء السحري الذي سيتخذ قرارا مصيريا في تحديد موعد وورقة اعمال هذه القمة الوطنية المرتقبة.

استرخاء تام يشعر به الفريق الحكومي وهو يضع شروطا ومقاسات عجيبة وغريبة لهذا المؤتمر او الاجتماع، سموه ما شئتم، تفرغه من مضمونه وتنفي الحاجة لاقامته اصلا. فمستشارو السيد رئيس الوزراء وبعض اطراف التحالف الوطني رفضوا بشكل قاطع، منذ بداية الحديث عن القمة السياسية، مناقشة ملف الهاشمي والمطلك واصرارا على عودة العراقية عن قرار مقاطعة الحكومة والبرلمان. اذن ما الفائدة من المؤتمر؟ وعلى ماذا ترهق الكتل نفسها في اجتماعات تحضيرية لتلك القمة "الامل"؟

الموالاة تريد من المؤتمر الوطني معالجة ازماتنا المزمنة لكنها تدخل في "تفاصيل الشيطان" بشكل لا يدع مجالا للتفاؤل بنتائجه على الاطلاق، متكأة بذلك على "الانتصارات" التي حققتها مؤخرا ضد خصومها. تتعمد اطالة مراثون الاجتماعات التحضيرية واللجان الفرعية لارهاق الفرقاء وحملهم على القبول بـ"الارنب" حتى وان ارادوا حصة الاسد!

بالمقابل فإن المعارضة، التي لازالت تشعر بـ"حرج" عودتها من زعلها، لا تملك اجندة واضحة للقمة السياسية مع زملائها، بل باتت تقدم التنازلات تلو الاخرى لغرض لملمة وضعها الداخلي الذي يعاني تشظيا مستمرا قد يأتي عليها بدعم وتشجيع "المتربصين" بها.

في هذه الاثناء تبدو الوساطات الوطنية، التي يقودها مام جلال في موقف لا يحسد عليه وهو يتوسط اطرافا بعضها يريد "الجمل بما حمل" ويؤمن بان "السياسة فن الاجهاز على الخصم" واطراف اخرى تريد الحضور لمجرد الحضور لتعود مرة اخرى الى مسلسل زعل وخصومة جديدين.

لكن المراقب لهذا المشهد الفنطازي من حقه التساؤل بصوت عال عن جدوى هكذا ملتقيات سياسية، تستغرق شهورا من التحضير، في ظل وجود برلمان تقاتل الجميع من اجل ان يحظوا بمقاعد للجلوس تحت قبته؟

هل بات مجلس النواب مشلولا لهذا الحد الذي يعجز معه عن ادارة حوار يتخذ شكل قوانين وتشريعات يتم طرحها للمناقشة تتضمن ما تريده الكتل من بعضها البعض الاخر؟ اذن ما فائدة برلمان لا يسمن ولا يغني من جوع؟

تحدث بعض النواب مرارا وتكرارا عن وصاية يفرضها قادة كتلهم تمنعهم من تمثيل الشعب، ابدوا انزعاجهم، في اكثر من مناسبة، من احتكار زعمائهم للقرارات التي تمنعهم من تحريك مياه البرلمان الراكدة. اذن ما الحل؟

الكثير منا يشعر باحباط من اي مؤتمر او قمة سياسية يعقدها الكبار لانها وبكل بساطة لن تخرج بجديد ولن تخرق السائد والمتوقع منهم ما لم يعترف الجميع بفشلهم في ادارة الدولة اولا وابداء نوايا حقيقية في اصلاح ذلك ابتداء من المادة ٩٣ في الدستور التي تحدد الكتلة الاكبر في البرلمان وليس انتهاء بتحييد القضاء عن سوق الخصومات، واتخاذ قرارات جريئة لمغادرة الماضي بكل اسقاطاته والتوجه لبناء بلد انهكته الحروب والنزعات، هل سيطول انتظارنا لذلك؟ هل سيكذب حكامنا احباطاتنا انها مسألة وقت قد يطول اشهر قليلة اخرى!

مستشار رئيس الوزراء كشف لنا مدى انشغال الكتل بحل الازمة السياسية المستعرة بعد توصلهم للاسم المفضل الذي سيتم اطلاقه على القمة المرتقبة، انشغلوا طيلة الشهرين الماضيين بالنقش وتناسوا العرش. هل يؤمن زعماؤنا بان الاسم "ثريا النص" كما يقول النقاد؟

بسبب تراجع نفوذها الولايات المتحدة تقلص سفارتها في بغداد

بعد اقل من شهرين على مغادرة القوات الاميركية العراق، تتهيأ وزارة الخارجية الأميركية لتقليص بعثتها الدبلوماسية الى النصف في اشارة الى تراجع النفوذ الاميركي في العراق. ويقول المسؤولون في كلا البلدين ان السفير جيمس جيفري وغيره من كبار مسؤولي الخارجية اعادوا النظر بحجم ونطاق السفارة التي تضخم كادرها حتى وصل الى ستة عشر الفا معظمهم من المتعاقدين.

ترجمة عبد الخالق علي

كانت العملية الدبلوماسية الموسعة ومبنى السفارة الذي كلف ٧٥٠ مليون دولار – الاكبر من نوعها في العالم – تعتبر ضرورية لتعزيز الديمقراطية في عراق ما بعد الحرب ولتأسيس علاقات طبيعية بين البلدين، الا ان الاميركان شعروا بالاحباط من عرقلة العراقيين لهذا المشروع، وهم اليوم محصورون في مبنى السفارة بسبب الاضطرابات الامنية ولا يستطيعون الاحتكاك بالمواطنين العراقيين. ان ادراك بعض كبار المسؤولين الاميركان فشل البنية الدبلوماسية يمثل محورا بارزا بالنسبة لوزارة الخارجية حيث ان المسؤولين قضوا اكثر من عام وهم يخططون لتوسيع النشاط الدبلوماسي. قال ميشيل مكليلان، الناطق باسم السفارة " على مدى العام الماضي وبداية هذا العام كانت وزارة الخارجية والسفارة في بغداد تنظران في وسائل تقليص حجم البعثة الدبلوماسية في العراق عن طريق تقليص عدد المتعاقدين الذين تحتاجهم السفارة لدعم عملياتها "، واضاف الناطق بان عدد الدبلوماسيين – البالغ حوالي الفين حاليا – " خضع ايضا للتعديل "، ومن اجل التقليص قال الناطق ان " السفارة بدأت تستأجر كادرا عراقيا ".

بعد مغادرة القوات الاميركية في كانون الاول، اصبحت الحياة في العراق اكثر صعوبة بالنسبة لآلاف الدبلوماسيين والمتعاقدين الذين بقوا في البلاد، كما ان قوافل الطعام التي يرافقها الجيش الاميركي من الكويت باتت تتأخر عند الحدود بسبب مطالبة السلطات العراقية لها بالوثائق التي تثبت ان الاميركان هم من المجهزين، لذلك وخلال ايام نفدت من السفارة بعض انواع الاطعمة والتوابل وما شابه. يقول الاميركان ان الحكومة العراقية تتدخل احيانا بنشاطات البعثة الدبلوماسية، كما ان مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي – واحيانا رئيس الوزراء نفسه – يجب ان يوافق على تأشيرات دخول الاميركان مما يسبب الكثير من التأخير، وان الدبلوماسيين الاميركان يعانون من متاعب ترتيب لقاءات مع المسؤولين العراقيين.

من جانبهم، يقول العراقيون انهم يفرضون قوانينهم ويحمون سيادتهم مع عدم وجود اية اتفاقية مع الاميركان حول السفارة. تقول ناهدة الدايني، النائبة عن القائمة العراقية "القضية الرئيسية بين العراقيين والسفارة الاميركية هي اننا لم نر او نعلم بشأن اية اتفاقية بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة"، وتضيف معبرة عن مشاعر العراقيين " هناك شيء في بال الاميركان عندما قرروا جعل السفارة بهذا الحجم، ربما يريدون ادارة الشرق الاوسط من العراق وان السفارة ستكون قاعدتهم هنا ".

هذه الشكوك بنيت على حادثتين، احداهما تتعلق باعتقال اربعة من الاميركان المسلحين في شوارع بغداد يعتقد المسؤولون العراقيون انهم من ناشطي وكالة المخابرات المركزية، والحادثة الاخرى عندما اضطرت مروحية اميركية الى الهبوط الاضطراري بسبب عطل ميكانيكي في ضواحي العاصمة على شاطىء نهر دجلة. يقول السيد عمار الحكيم، رئيس المجلس الاسلامي العراقي الاعلى "المروحية التي تعطلت اثارت الكثير من الاسئلة عن دور الاميركان هنا، اذن ما هي العلاقة؟ لازلنا ننتظر المزيد من المعلومات".

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند في تصريحات صحافية، إن "الحكومة الأميركية تخطط لخفض حجم سفارتها في العراق"، مؤكدة أن "هذا القرار يهدف إلى خفض التكاليف الإجمالية للبعثة التي تضم نحو ٢٠٠٠ دبلوماسي و١٤ ألف متعاقد أجنبي يعملون في جميع الميادين من توفير الأمن إلى إدارة المطابخ".

وأضافت نولاند أنه "لا وجود لأي خطط لخفض عدد الدبلوماسيين بمقدار النصف"، مشيرة إلى أنه "لا يمكن التنبؤ بحجم الخفض المحتمل في أعداد المتعاقدين حتى الآن".

وتابعت نولاند "ندرس حالياً كيف يمكننا ترشيد حجم سفارتنا في العراق وعلى الأخص كيف يمكننا تحقيق المزيد لتلك البعثة من خلال استخدام موظفين محليين بدلاً من الاضطرار إلى الاعتماد كما كنا من قبل على المتعاقدين الذين تكون تكلفة توظيفهم مرتفعة للغاية".

يشار إلى أن السفارة الأميركية في بغداد هي أضخم سفارة للولايات المتحدة في العالم، بسبب ضخامة المساحة المقامة عليها وحرمها الأمني المحيط بها ومبانيها.

عن: نيويورك تايمز

اللجنة القانونية: وقت طويل أمام إقرار العفو العام

قيادي صدري لـ(المدى): الدعوة استخدم (٤ إرهاب) لتصفيتنا

بغداد / المدى

انتقد التيار الصدري، تحفظات ائتلاف دولة القانون المتكررة على مشروع قانون العفو العام، واكد ان اتباع التيار اشد المتضررين من المادة (٤ ارهاب) التي حسب قيادي صدري "استخدمها الحزب الحاكم طوال الفترة الماضية في تصفيه خصومه السياسيين".

يأتي ذلك في وقت اكدت اللجنة القانونية في مجلس النواب ان الوقت لا يزال طويلا امام اقرار قانون العفو العام بسبب وجود الكثير من المشاكل على المشروع المقدم من قبل التيار الصدري.

ولم يتمكن مجلس النواب خلال الجلسات الماضية من بدء القراءة الثانية لمشروع قانون العفو العام والذي شهد خلال القراءة الاولى اعتراضات واسعة من قبل ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال النائب عن كتلة الاحرار الصدرية، جواد الجبوري في تصريح لـ(المدى) امس " ان مشروع العفو العام احيط كثيرا بجلسات نقاشية من اجل التعريف عن محتواه، لكن تباينت الاراء حوله وحصلنا على تأييد كامل من قبل القائمة العراقية، غير ان ائتلاف دولة القانون مستمر في التحفظ عليه، كان الاجدى به قراءة مضمونه جيدا والتعرف على حقيقته في ان المشروع عام في مظهره الخارجي ولكنه خاص في الكثير من فقراته".

واضاف الجبوري "ان اطراف سياسية اعطت فكرة مسبقة عن المشروع لغرض افشاله، عكس الغرض منه، وان العفو العام يرفض الافراج عن كل من تورط بدم الشعب العراقي او اهدار المال العام".

واهم المستفيدين من القانون يقول الجبوري انهم "المعتقلون تحت عناوين سياسية لاسيما المتهمين وفق مادة الرابعة من قانون الارهاب التي استخدمت من قبل الحزب الحاكم في الفترة الماضية كسيف ضد رقاب كل من يحاول تقويض هيمنة طرف معين على القرار السياسي، وبالتالي ملأت السجون بالمعتقلين

وكان للصدريين من هذه المادة حصة كبيرة من محاولة الحكومة لابعادنا عن دفة الحكم".

ولفت الى ان "المادة سهلت كثيرا تطبيق رؤية الحزب الحاكم للقانون وكل من يراد ابعاده عن المشهد السياسي ينفذ بحقه اعتقال وفق هذه المادة التي لها معتقلات خاصة وقضاة متخصصون".

وتابع "هناك بعض الجنايات كتزوير الشهادات الدراسية لغرض الحصول على وظيفة بسيطة للتكسب وبعض القضايا لا تشكل عبئا على القانون".

ودعا القيادي الصدري، الشركاء السياسيين، وبالاخص ائتلاف دولة القانون الى "اعتماد الجوانب الانسانية ضد من اعتقلوا خلال السنوات الماضية والتصويت على قانون العفو العام من خلال رؤية واقعية للمشروع المقدم من قبلنا".

بالمقابل قال عضو اللجنة القانونية النائب عن ائتلاف دولة القانون محمود الحسن في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "توجد تحفظات كبيرة على مشروع قانون العفو العام ولا يمكن تمريره بهذه الصورة المقدمة من قبل الصدريين انما يجب اجراء تعديلات كثيرة عليه بما يحفظ الحق الخاص والدم العراقي والمال العام".

واكد الحسن "نظرا لوجود مشاكل كبيرة حول المشروع فإن الحديث عن اقراره لا يزال مبكرا، والتأكيدات على امكانية التصويت عليه بالتزامن مع الموازنة لا اساس لها من الصحة".

إعدام ١٤ مداناً من تنظيم القاعدة

الزاملي: أحداث شغب في سجن البلديات والحكومة تضطر لإخلائه

بغداد / المدى

كشف عضو في لجنة الامن والدفاع النيابية عن هروب احد نزلاء سجن البلديات من أحد المستشفيات شرقي العاصمة بغداد.

وقال عضو اللجنة حاكم الزاملي لوكالة كل العراق امس الاربعاء ان " أحد نزلاء سجن البلديات شرقي بغداد تمكن من الهرب من داخل مستشفى الكندي العام عندما تم نقله اليها لمعالجته " مشيرا الى ان " السجين الهارب هو مدان بعمليات خطف وتسليب ".

وأضاف ان " أحداث شغب حصلت أمس في سجن البلديات عندما حاولت ادارة السجن نقلهم وتوزيعهم على سجني التاجي وأبو غريب دون ان تسفر تلك الاحداث عن وقوع اصابات. مبينا" لقد زرت السجن والتقيت بالنزلاء للوقوف على أسباب اعتراضهم وقد أكدوا لي انهم يرغبون بالبقاء في هذا السجن على الرغم من الخدمات البسيطة به لكنهم فضلوا البقاء فيه لسهولة زيارة عوائلهم لهم وبعد السجون الاخرى عن ذويهم ". وتابع الزاملي " وبعد لقائي بهم اتصلت بمجلس الوزراء وطلبت منهم التريث بعملية نقل النزلاء او ان يتم نقلهم على شكل وجبات لتجاوز حالة الفوضى والارباك التي قد تحدث خلال عملية النقل "دون ان يشير الى استجابة مجلس الوزراء لطلبه من عدمها". وشهد سجن البلديات الاصلاحي التابع لوزارة العدل الذي يقع شرق العاصمة بغداد في التاسع عشر من أيلول الماضي ٢٠١١ حريقاً توفي على اثره ٩ نزلاء وأصيب ١٥ آخرون، حسب وزارة العدل. فيما أشار رئيس كتلة الاحرار بهاء الاعرجي الى ان " حادثة حريق سجن البلديات حصلت نتيجة تماس كهربائي مما ادى الى مقتل تسعة سجناء واصابة ١٤ آخرين، بالاضافة الى تسبب اضرار كبيرة في السجن". وكان خمسة سجناء منتمين لتنظيم القاعدة قد فروا في ٢٦ كانون الثاني الماضي من سجن تابع للواء الخامس في الشرطة الاتحادية. وتتكرر عمليات هروب النزلاء والمعتقلين من السجون بين فترة واخرى واكثر الفارين من المنتمين للجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة ولعل ابرز عمليات الهروب كانت هروب ١٢ معتقلا من تنظيم القاعدة من احد السجون في محافظة البصرة العام الماضي. وفي سياق ذي صلة اعدمت السلطات العراقية الثلاثاء الماضي ١٤ عراقيا معظمهم عناصر في تنظيم القاعدة، بحسب ما افاد مصدر رفيع المستوى في وزارة العدل لوكالة فرانس برس، ما يرفع عدد الذين اعدموا منذ بداية العام الحالي الى ٦٥. وقال المصدر امس الاربعاء ان "١٤ عراقيا اعدموا على خلفية عمليات ارهابية وجرائم اخرى ارتكبوها في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧"، مضيفا ان "معظم الذين اعدموا عناصر في تنظيم القاعدة، وبينهم والي القاعدة في الموصل" شمال بغداد. وكانت السلطات العراقية نفذت في الاول من شباط/فبراير الحالي حكم الاعدام بحق ١٧ مدانا بقضايا ارهابية وجنائية. ومع اعدامات الثلاثاء يرتفع عدد الذين اعدموا منذ بداية ٢٠١٢ الى ٦٥ شخصا، علما ان ٦٨ شخصا اعدموا عام ٢٠١١ وفقا لارقام وزارة العدل. وكانت المفوضة العليا للامم المتحدة لحقوق الانسان دعت السلطات العراقية مؤخرا الى وقف تنفيذ احكام الاعدام حتى الغاء هذه العقوبة.

نواب يدعون إلى الإسراع بإقرار قانون الأحزاب

بغداد / المدى

دعا اعضاء في مجلس النواب العراقي، الى الاسراع باقرار قانون الاحزاب، ولاسيما ان الكثير من القوانين المهمة معطلة داخل ادراج مجلس النواب، بينما تحتاج الى توافقات بين رؤساء الكتل والاحزاب الحاكمة من اجل تمريرها لأن الكثير من هذه القوانين لها مساس بحياة المواطن اليومية. وكان من المفترض ان يتم تشريع قانون الأحزاب منذ الدورة الماضية إلا ان النسخة التي قدمت من قبل الحكومة لم تحظ برضا الكتل السياسية التي اعتبرتها تقييدا كبيرا لهذه الأحزاب، فيما يقول رئيس الوزراء نوري المالكي إن احد نواقص بناء الدولة يتمثل بعدم تشريع قانون الأحزاب. ويقول النائب عن التحالف الوطني حبيب الطرفي لوكالة كردستان للانباء إن "قانون الاحزاب مهم جدا لانه في حالة وجود اقرار لقانون الاحزاب فهذا يحل الكثير من الازمات والمشاكل ويحد من عمل الاجندات الخارجية داخل العراق فاذا لم يكن هناك جهة معينة تسن قانون الاحزاب وتمول الاحزاب فسيكون هناك تداخل في القضية بين الداخل والخارج وهذه قضية خطرة جدا". وكانت اللجنة القانونية النيابية قد عدلت فقرة في قانون الأحزاب السياسية تتعلق بإنهاء ربط الاحزاب السياسية بوزارة العدل وتحويل ربطها الى مفوضية الانتخابات تأييدا من الاخيرة بالرغم من انها اعتبرته عبئا اضافيا، فيما يرى مراقبون أن القرار من شأنه إضفاء النزاهة على العملية الانتخابية. بدوره، قال النائب المستقل اسكندر وتوت إن "المطلوب الان هو اقرار هذه القوانين المهمة التي لها مساس بحياتنا اليومية واقرار قانون الاحزاب قد اكد عليه من قبل اعضاء مجلس النواب يجب ان يناقش بأسرع وقت، وقانون العفو العام وغيرها من القوانين الضرورية التي يجب اقرارها في المرحلة الحالية". واضاف قائلاً "يجب ان يكون هناك توافق بين رؤساء الكتل واللجان من اجل تمرير هذه المشاريع، واعتقد ان هذه القوانين كالاحزاب وقانون الانتخابات قانون المحافظات هي قوانين مهمة لها تماس مباشر بالمواطن وحياتنا اليومية. ولا يوجد في العراق قانون ينظم عمل الأحزاب، وشهد ما بعد العام ٢٠٠٣ تأسيس عدد كبير من الحركات والأحزاب شارك الكثير منها في الانتخابات، فيما تشير الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من الدستور العراقي إلى "حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، وتكفل هذه المادة حق الانضمام إليها، ويتم تنظيم ذلك بقانون".